دور المؤسسات التربوية فى مواجهة التحديات السكانية فى المجتمع المصرى

الزهراء فتحى حسن البراوى

المقدمـــــة:

شهدت بلدان العالم تحولات ديموغرافية عميقة، أسهم فيها العديد من العوامل، أبرزها الثورة المعلوماتية وتقدم العلوم والتكنولوجيا، وقد تضاعف عدد السكان فى النصف الثانى من القرن العشرين بصورة دراماتيكية ليصل إلى (٦,٨) مليار نسمة عام ٢٠٠٩م، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد لأكثر من (٩,١) مليار نسمة عام ٢٠٥٠م، ويبلغ نصيب الدول النامية من هذه الزيادة نحو (٩٥%)، فى حين أن(٥%) فقط هو نصيب الدول المتقدمة (إيناس عبد المجيد، ٢٠١٠، ٣) .

ورافق ذلك العديد من المشكلات التى أصبحت تؤثر على كافة جوانب الحياة وخاصة فى بلدان العالم النامية التى تعانى من التزايد السكانى المستمر مع محدودية الموارد، حيث تفيد الدراسات والمعطيات الإحصائية أن نسباً مرتفعة من سكان البلدان النامية تعانى من العديد من المشكلات الحادة كالفقر والبطالة والنزوح الريفى الكثيف نحو المدن التى تعانى من ازدحام ونمو سريع لأحياء الصفيح والسكن العشوائى، وتردى شروط الحياة الصحية فيها، بالإضافة لمشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية، وانتشار ظاهرة البطالة ومايرافقها من مشكلات اجتماعية ونفسية وسياسية، وكذلك انتشار ظاهرة عمالة الأطفال وانتشار الأمية والأمراض وتدهور البيئة واستنزاف مواردها(على عبد المقصود وآخرون، ٢٠١٤، ٢٠٧) .

ومصر كغيرها من الدول النامية تواجه اليوم تحديات سكانية رهيبة نحسها ونقاسى من آثارها وعواقبها، أساسها زيادة سريعة فى البشر لم يقابلها زيادة مناظرة فى الموارد ويتركز العلاج فى خفض معدلات النمو السكانى للوصول إلى التوازن المطلوب مع سرعة فى تنفيذ مشروعات التنمية فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى (فادية بغدادى، ١٩٩٦، ٣١٢).

وحول هذا الصدد سيلقى البحث الحالى الضوء على واقع المشكلة السكانية كأحد أهم التحديات التى تواجه المجتمع المصرى وإنعكاساتها على جوانب الحياة المختلفة، والتعرف على الدور الذى يمكن أن تؤديه بعض المؤسسات التربوية لمواجهة هذه المشكلة .

مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث الحالى فى التساؤلات الآتية :

١. ما أهم التحديات السكانية التى تواجه المجتمع المصرى؟
٢. ما انعكاسات التحديات السكانية على

جوانب الحياة فى المجتمع المصرى؟

٣. مـا دور المؤسسـات التربويـة فـى مواجهـة التحـديات السـكانية فـى المجتمع المصرى؟

أهداف البحث:-

تتمثل أهداف البحث الحالى فى التعرف علـى أهـم التحـديات السـكانية التـى تواجـه المجتمع المصرى فى الوقت الراهن وانعكاساتها علـى بعـض مؤشـرات التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية، والوقوف على الدور الذى يمكن أن تؤديـه بعـض المؤسسـات التربويـة (النظاميـة/ الغيـر نظاميـة) لمواجهـة تلـك التحديات.

أهمية البحث:-

تتبلـور أهميـة البحـث الحـالى فـى الاعتبـارات الآتية:

- أن هذا البحث يعد محاولة للكشف عـن أهـم التحـديات السـكانية فـى المجتمع المصرى .
- أن هـذا البحـث بمثابـة اسـتجابة لتوصـيات العديـد مـن النـدوات والمـؤتمرات والمنظمـات الإقليميـة والدولية حول السكان والتنمية التـى تـرى ضـرورة تفعيـل دور التربيـة السـكانية فـى كافـة المؤسسـات التعليمية النظامية وغير النظامية.
- أن هـذا البحـث يسـهم فـى تبصـير المسئولين فى الحكومة وخاصة داخل بعض الوزارات من بينها وزارة التربية والتعليم والثقافة والتخطيط والإعلام، تلك الـوزارات المعنيـة بتشكيل الـوعى السـكانى لـدى أفـراد المجتمـع بالإحسـاس بالمشـكلة السـكانية، وإكسـابهم القـيم والمعـارف والخبـرات التـى تـؤهلهم لتبنـى اتجاهـات إيجابيـة إزاء تلـك المشـكلة والمسـاهمة فـى مجابهتها .

منهج البحث:-

وفقـاً لتسـاؤلات الدراسـة وتحقيقـاً لأهـدافها، سـوف تسـتخدم الباحثـة المـنهج الوصفى القائم على وصف وجمع المعلومات ثم تنظيمها وتحليلها للوقوف على أهم التحديات السكانية فى المجتمع المصرى، والتعرف على آثارهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة، وإبـراز دور بعض المؤسسات التربوية فى مجابهتها .

مصطلحات البحث :-

١. **المؤسسات التربوية :**

تعرفها الباحثة بأنها مؤسسات التنشئة الاجتماعيـة المعنيـة بتزويـد الفـرد بالمعـارف والمهارات والاتجاهات التـى تمكنـه مـن اتخـاذ قرارات إيجابية ومسئولة تجاه المسائل السكانية، مما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

٢. **التحديات السكانية**

تطلـق علـى القضـايا والمشـكلات السكانية التـى تواجـه المجتمـع المصـرى نتيجـة لوجـود خلـل فـى التـوازن بـين عـدد السـكان

والموارد المتاحة والخدمات التى تقدم لهم، بحيث يزيد عدد السكان بصورة كبيرة دون أن يصاحب ذلك تزايد فرص التعليم والعمل والخدمات بأنواعها.

الدراسات السابقة :-

فيما يلى عرض لبعض البحوث والدراسات (العربية والأجنبية) ذات الصلة بموضوع الدراسة تم ترتيبها زمنياً من القديم إلى الحديث:

أولاً: الدراسات العربية

١. **دراسة نجاة الجوهرى (١٩٩١)**

بعنوان : "الجهود التربوية لبعض التنظيمات النسائية فى حل المشكلة السكانية بمحافظة الدقهلية : دراسة ميدانية "

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم المشكلات التى تعوق التنظيمات النسائية فى مواجهة المشكلة السكانية كما استهدفت تقديم بعض المقترحات التى تسهم فى تطوير وتحديث جهود هذه التنظيمات بهدف المساهمة فى تحقيقها للهدف المنشود واتبعت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى واستخدمت الادوات الآتية:

- استبانه موجهة للقائمين على العمل بالجمعيات النسائية ومراكز تنظيم الأسرة للتعرف على الجهود المقدمة والصعوبات التى تعوق عمل هذه الجمعيات .
- استبانه موجهة للمترددات على مراكز تنظيم الأسرة التابعة للجمعيات النسائية.

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج، منها :

- نقص حملات التوعية والتثقيف التى تقوم بها الجمعيات النسائية ومراكز تنظيم الأسرة لإقناع المترددات بضرورة تنظيم الأسرة .
- قلة وجود فصول لمحو الأمية للمترددات بسبب عدم إقبالهن على المشروع .
- تمسك المترددات ببعض العادات والتقاليد الخاطئة بشأن كثرة الإنجاب .
- قلة التعاون بين هذه الجمعيات والجهات التعليمية والتربوية والثقافية .
- قلة الإمكانات المادية وعدم توفر المكان المناسب للقيام بكافة الأنشطة للجمعيات.

٢. **دراسة سمير الخويت (١٩٩٣)**

بعنوان :" التربية والتزايد السكاني : دراسة تخطيطية للتربية السكانية بكليات التربية فى مصر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع السكانى فى مصر آنذاك، وانعكاسات ذلك على التعليم ونظام التشغيل، وقد اعتمد الباحث فى دراسته على المنهج الوصفى الوثائقى،

للتعرف على الواقع السكانى الكمى وانعكاسات التزايد السكانى على التعليم، كما استخدم منهج تحليل النظم للمقررات الدراسية التى تعالج قضايا التربية السكانية بكلية التربية بطنطا، بهدف وضع استراتيجية للتربية السكانية فى كليات التربية بجمهورية مصر العربية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها :

- أن مصر تعانى من مشكلة سكانية رهيبة، حيث تجمع بين الكثافة السكانية العالية والنمو السكانى المتسارع، حيث يزيد عدد السكان بمعدل سنوى يزيد عن مليون نسمة، إلى جانب سوء التوزيع الجغرافى للسكان، حيث يتركز نحو ٩٦% من السكان فى مساحة لاتتعدى ٤% من إجمالى مساحة مصر .
- للمشكلة السكانية فى مصر انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية تهدد المجتمع، ولعل أبرزها: ارتفاع معدلات البطالة التى بلغت نحو ٢,٥% فى نهاية الثمانينات.
- للمشكلة السكانية فى مصر انعكاسات سلبية على التعليم، تتمثل أهمها فى : عدم القدرة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وارتفاع معدلات الهدر التربوى الناتج عن التسرب والرسوب الدراسى، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية على استيعاب الأطفال فى سن الإلزام(٦-١٢) سنة، نتيجة لنقص المبانى التعليمية وتهالكها، ونقص المخصصات المالية المتعلقة بالتعليم .
- للتعليم دور بارز فى التصدى للمشكلات السكانية ومعالجة نواحيها المختلفة .

٣. **دراسة محمود حسن (١٩٩٤)** بعنوان : "الأساليب التربوية لمواجهة الزيادة السكانية فى بعض قرى الدقهلية : دراسة حالة"

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع المشكلة السكانية فى قرى(بنى عبيد، طناح، ميت محمود) وتحديد الاحتياجات التربوية للأفراد المقيمين بالقرى من المستويات التعليمية المختلفة وذلك فى ضوء : مدى وعيهم بوجود المشكلة السكانية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى من مدخله المسحى واعتمد الباحث فى دراسته على الأدوات التالية :

- تصميم استبانه تهدف إلى التعرف على احتياجات السكان، مصنفة حسب المستوى التعليمى نحو المشكلة .
- إجراء مقابلة مقننة بأسئلة الاستنان عند التطبيق على الأميين .

- الاستعانة بالخرائط المساحية للقرى الثلاثة .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- وجود قصور شديد فى دور الأندية الشبابية فى مواجهة المشكلة السكانية .
- عدم وجود بيوت ثقافة وقصور الموجود منها.
- هناك قصور فى دور الوحدات الصحية الريفية وقصور فى دور المدارس ودور الوحدات الاجتماعية.
- هناك انخفاض فى حجم الأسرة بارتفاع المستوى التعليمى، بحيث أن متوسط عدد الأبناء لعينة المؤهل العالى(٢) والمؤهل المتوسط (٣) أبناء وغير المؤهل(٣).

٤. **دراسة حنان رضوان (٢٠٠٨)**

بعنوان : "الأبعاد التربوية للمشكلة السكانية: الواقع وسيناريوهات المستقبل"

هدفت الدراسة إلى رصد واقع المشكلة السكانية، وتحديد أهم الأسباب التى أدت إلى تفاقمها فى الدول النامية، والآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لها، وتحديد انعكاسات هذه المشكلة على كفاءة النظام التربوى، ووضع تصور مقترح للتصدى لتلك المشكلة، وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفى ومنهج التحليل المستقبلى، وقد توصلت الدراسة لرؤى مستقبلية للمشكلة السكانية بأبعادها المختلفة عالمياً وإقليمياً، وانعكاساتها على النظم التربوية، وقد ركزت الباحثة على سيناريوهين بديلين محتملين لعام ٢٠٥٠، وهما السيناريو الامتدادى أو المرجعى، والسيناريو الاستهدافى أو المرغوب فيه، وقامت الباحثة بتقديم تصور مقترح شامل لمواجهة المشكلة.

٥. **دراسة مجدى السعدى (٢٠١٠)**

بعنوان : "دور المنظمات السورية غير الحكومية فى التربية السكانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات السورية غير الحكومية تجاه قضايا التربية السكانية، ورصد نقاط القوة والضعف داخل هذه المنظمات، وقد اعتمد الباحث فى دراسته على المنهج الوصفى التحليلى، واستخدم بطاقات المقابلة والاستبانة كأدوات لبحثه وطبقها أعضاء مجلس إدراة هذه المنظمات التى بلغ عددها (١١) منظمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنظمات السورية غير الحكومية التى تعمل فى مجالات التربية السكانية تعمل على تحقيق أهدافها بفاعليه من خلال البرامج التى تقوم بها .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

١. **دراسة بومان Bowman, 1985**

بعنوان :" التعليم والاتجاهات السكانية والتغير التكنولوجى"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة القائمة بين النمو السكانى والتعليم من ناحية و التغير التقنى من ناحية أخرى، وكذلك التعرف على الظروف التى تعيشها بلدان العالم النامى، وأهم التغيرات التى طرأت على الولايات التمتحدة واليابان خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها :

- وجود علاقة بين تعليم الأمهات وبين عدد الأطفال ونوعية تعليمهم والخدمات المقدمة لهم .
- أن ارتقاء المستوى التعليمى للمرأة يزيد من مشاركتها الاقتصادية و يزيد من تخليها عن فكرة إنجاب عدد أكبر من الأطفال .
- هناك اختلاف فى معدلات الخصوبة داخل القطر الواحد، فمثلا كان هناك اختلاف بين معدلات الخصوبة فى شمال البرازيل عن جنوبها، وكذلك شمال المكسيك مقابل جنوبها.
- أن الزيادة السكانية فى كل من الولايات المتحدة واليابان خلال النصف الأول من القرن العشرين، ترتب عليها ثورة اقتصادية ضخمة، وبالتالى فالنمو السكانى هنا كان بمثابة حافز للتنمية، على عكس الدول النامية التى تعانى من عدم القدرة على استثمار العنصر البشرى .
- أن البلدان التى تحظى بنوعية جيدة من التعليم، سيكون لها نصيب كبير من الإنخفاض فى عدد السكانى خلال السنوات القادمة، على عكس الدول الفقيرة التى تعانى من سوء الأحوال التعليمية .
- أن ارتفاع المستوى الصحى وانخفاض معدل الوفيات لايمكن إسناده إلى التقدم التقنى فقط، لكن لابد من الإقرار بوجود علاقة إيجابية بين التعليم والصحة .

٢. **دراسة توهين وراكشيت (Tuhin, D & Rakshit, M, 2004)** بعنوان :" احتياجات المراهقين واتجاهاتهم فيما نحو القضايا السكانية فى منطقة سيدهى بولاية ماديا براديش"

هدفت الدراسة إلى التعرف على حاجات المراهقين واتجاهاتهم نحو قضايا التربية السكانية سواء داخل المدرسة أو خارجها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، وعلى الاستبانة كأداة تم تطبيقها على عينة مكونة من (٣٥٠) أسرة ، واشتمل عدد المراهقين فيها (٢٩٠) ذكر، و(٦٠) أنثى، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها :

- أن العـدد النمـوذجى للأطفـال فـى الاسرة الواحدة هو ثلاثة أطفال .
- هنـاك رغبـة ملحـة من جانـب بعض الأسر فـى إنجـاب الأطفـال الـذكور، كمـا أن ارتفـاع عدد أفراد الأسرة فـى الحـدود المعقولـة يـؤدى إلـى زيـادة دخلها.
- هنـاك مجموعـة مـن العوامـل التـى تحدد حجم الاسرة، كالحالة التعليمية والظروف المعيشية ورغبة الوالدين.
- أن الفترة بين إنجاب طفلين يجب أن تكون (٢-٣) سنوات .
- ضـرورة عمـل برنـامج تربـوى يتنـاول دراسة الزواج المبكر بين المراهقين.

الإطار النظرى:

يعد المجتمع المصرى من المجتمعات التـى تعـانى مـن اختلال العلاقـة بـين معدلات النمـو السـكانى ومعـدلات التنميـة، فأسـاس المشكلة السكانية فـى مصـر تتمثـل فـى زيـادة سريعة فـى السكان لايقابلها زيـادة منـاظرة فـى استغلال الموارد، وكذلك سوء التوزيـع السكانى، فضـلاً عـن تـدنى الخصـائص السكانية(سـناء يوسـف،٢٠١١، ٩٨)، وفيمـا يلـى سـيتم إلقـاء الضـوء علـى أبعاد المشكلة السكانية كأحد أهم التحـديات التـى تواجـه المجتمـع المصـرى، والتعـرف علـى أهـم الانعكاسـات الاقتصـادية والاجتماعية المترتبة عليها، ثم بيان دور بعض المؤسسات التربوية إزاء تلك المشكلة.

أولاً: **أبعاد المشكلة السكانية فى مصر**

للمشكلة السكانية فـى مصـر ثلاثـة أبعـاد رئيسية وهى(وزارة السكان، ١٩٩٥، ٩):

١. ارتفـــاع معـــدل النمـــو الســـكانى .
٢. عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى .
٣. انخفاض الخصائص السكانية .

وترتبط هذه الأبعاد مع بعضـها البعض وتتـداخل فيمـا بينهـا كسـبب ونتيجـة، فـالنمو السكانى هـو الـذى يوجـه الحجـم، والحجـم هـو الذى يحدد نمط التوزيع وشكل الكثافة والتركيب العمـرى والنـوعى هـو نتيجـة لشـكل التزايـد ومكوناته، أما باقى عناصر التركيب المكتسبة للسكان، فهى نتاج لمقدرة المجتمع علـى توفير الخـدمات لأفـراده فـى التعلـيم والعمـل والثقافـة (فتحـى أبـو عيانـة، ٢٠٠٦ ، ٤٧)، وفيمـا يلـى عرض موجز لهذه الأبعاد:

١. ارتفاع معدل النمو السكانى:

يـرتبط نمـو السكان فـى مصـر ارتباطـاً وثيقاً بالزيـادة الطبيعيـة "وهـى الفرق بـين معدل المواليـد والوفيـات" لـذا فدراسـة النمـو السـكانى القائم علـى أسـاس الزيـادة الطبيعيـة فـى بلـد مـا يسهم فـى تحديد المدة التـى يستغرقها هذا البلد فـى الوصـول إلـى حجـم معلـوم إذا اسـتمرت المعدلات بـنفس مستواها وتعد الهجرة عنصـراً رئيسياً من عناصر الدراسة السكانية؛ ذلك لأنها فيما عدا الزيـادة الطبيعيـة تعد المصـدر الوحيد لتغييـر حجـم السكان ومـع هـذا فـإن دراسـتها

ليست ميسرة مثل دراسة المواليد والوفيات، وذلك لاختلاف البيانات بينهما اختلافاً جوهرياً (فتحى أبو عيانة، ١١٧،١٩٩٣-٢٠١).

ومن الملاحظ أن أن عدد سكان مصر يتزايد بشكل تدريجى بانتظام خلال القرن التاسع عشر، وتضاعف حجم السكان خلال مئات السنوات، حيث بلغ تعداد السكان عام ١٩١٧م نحو (١٢,٧) مليون نسمة، ثم قفز لنحو(٢٦) مليون نسمة عام ١٩٦٠م ، وقد تضاعف هذا العدد ليصل إلى نحو (٥٢,٢) مليون نسمة عام ١٩٩٢م أى خلال (٣٢) سنة من المتوقع أن يحدث تضاعف لعدد السكان مرة أخرى فى عام ٢٠٢٢م ليصل إلى (١٠٤,٤) مليون نسمة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٢٢م (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٣، ٤٣).

٢. عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى:

إن أبرز سمات التوزيع السكانى فى مصر هو ذلك التركز الشديد للسكان فى الوادى والدلتا وفوق مساحة محدودة من الأرض تقترب من٤٠,٠٠٠ كيلو متر مربع فقط وبنسبة توازى نحو ٤% من جملة مساحة مصر التى تصل إلى مليون كيلو متر مربع، وهذا يعنى أن هناك تبايناً شديداً فى كثافة السكان بين الوادى والدلتا من ناحية والصحارى من ناحية أخرى (فتحى أبو عيانة، ٢٠٠٦، ٦٣).

٣. انخفاض الخصائص السكانية :

تمثل الخصائص السكانية البعد الثالث من أبعاد المشكلة السكانية فى مصر، وتتمثل فى الخصائص الطبيعية مثل التركيب العمرى والنوعى، والخصائص المكتسبة مثل الخصائص الاقتصادية والتعليمية والمدنية والصحية وغيرها من الخصائص الديموغرافية، ويعد هذا البعد محصلة ونتيجة للبعدين السابقين، حيث أن ارتفاع معدل النمو السكانى مع سوء التوزيع الجغرافى للسكان يترتب عليه الضغط على الخدمات والمرافق القائمة وخاصة التعليمية والصحية، مما يؤدى بدوره إلى قصور فى كفاءة هذه الخدمات وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات واحتياجات السكان، مما ينعكس سلباً على خصائصهم الصحية والتعليمية وغيرها من الخصائص .

أ. التركيب النوعى والعمرى للسكان:

إن التركيب العمرى(السكان حسب فئات العمر) والنوعى(ذكور/ إناث) من أهم أنواع التركيبات السكانية فى الدراسات الديموغرافية، حيث يعد المصدر الأساسى للمخططين فى كافة المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، فلا يمكن أن يتخذ قرار تخطيطى فى هذه الشئون بمنأى عن معرفة أعداد الذكور والإناث فى فئات العمر المختلفة، كما لا يمكن تجاهل تأثير التركيب العمرى والنوعى لأى مجتمع سكانى على كافة الملامح الديموغرافية

فيه مثل الخصوبة والوفيات والهجرة ، ومن ثم فدراسة التركيب العمرى والنوعى للسكان يساعد على فهم دور هذه العوامل فى النمو واتجاهها ، ومايرتبط بذلك من الحالة المدنية والنشاط الاقتصادى والتعليمى وغير ذلك (مختار الحسانين، ٢٠١١، ١٧٣) .

ووفقاً لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٣: ٤٧) حول التركيب العمرى والنوعى للسكان، يتضح مايلى :

- يكاد يكون هناك توازن فى نسبة النوع بالمجتمع المصرى وإن كانت تميل بالإيجاب نحو الذكور.
- يمثل السكان فى الفئة العمرية الأقل من ١٥ سنة حوالى ٣١,٣% ، وبلغت نسبة الذكور فى هذه الفئة نحو ١٦,٢% ، بينما بلغت نسبة الإناث فى نفس الفئة حوالى ١٥,١%.
- سجلت نسبة السكان فى الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة أعلى نسبة من إجمالى السكان فشكلت نحو ثلث سكان الجمهورية عام ٢٠١١، وبلغت نسبة الذكور فيها نحو ٣٣ %، وبلغت نسبة الإناث حوالى ٣٢% من السكان خلال هذه السنة .
- انخفاض نسبة كبار السن فى الفئة العمرية (٦٥ فأكثر) عن فئتى العمر السابقتين، حيث نحو ٤,٣ % .

وتعكس التقديرات السابقة الحقائق التالية :

- زيادة نسبة فئة صغار (الأقل من١٥ سنة) السن يعنى زيادة نسبة الإعالة، فهذه الفئة غير منتجة، وتتطلب توافر خدمات صحية وتعليمية وترفيهية، مما يشكل عبء على الحكومة .
- رغم زيادة فئة الشباب(١٥-٦٤) سنة، إلا أنه فى ظل الزيادة السكانية وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل فنسبة كبيرة من هذه الفئة تعانى من البطالة، وبالتالى يزيد عبء الإعالة.

ب. الخصائص التعليمية للسكان :

قد ألقت الزيادة السكانية التى بلغت حد الأزمة بظلالها القائمة على التعليم قبل الجامعى، وذلك لأن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدى إلى زيادة نسبة المواليد وبالتالى زيادة أعداد صغار السن أقل من ١٥ عام الذين بلغت نسبتهم نحو٣٢% من جملة مصر حسب تعداد ٢٠٠٦، وهذه الفئة تحتاج إلى مؤسسات تعليمية تمثلها المدارس، لذلك ارتفعت كثافة الفصول، وزاد عدد الطلاب لكل مدرس، فساءت العملية التعليمية؛ فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الطلاب لكل مدرس فى المرحلة الإبتدائية من ٢٤ طالب عام ١٩٩٤ إلى ٢٨ طالب عام ٢٠٠٦، كما ارتفعت كثافة الفصول فى المرحلة الإبتدائية أيضاً من

٤٤طالب/فصل عام ١٩٩٤ إلى ٤٦ طالب/فصل عام ٢٠٠٦ ، كما بلغت كثافة الفصول فى المرحلة الإعدادية نحو ٤١ طالب/فصل عام ٢٠٠٦ ، وبلغت نسبة المدارس غير الصالحة نهائياً نحو ٢١% من جملتها بالجمهورية عام ٢٠٠٦ (حسين محمد، ٢٠٠٩ ، ٣١٥).

ومن جانب آخر يعانى المجتمع المصرى من ارتفاع معدل الأمية وخاصة فى المناطق الريفية، وقد بلغ معدل الامية بين الإناث نحو ٣٢,٥%، بينما بلغ بين الذكور نحو ١٧,٦% ، ومن أهم العوامل التى أدت إلى تفشى ظاهرة الأمية فى مصر مايلى :

- عجز النظام التعليمى عن استيعاب جميع الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي، وذلك بسبب ازدياد نمو السكان السريع من ناحية، وقلة الموارد المالية المتاحة للعملية التعليمية من ناحية أخرى .
- ارتفاع نسبة الفاقد التعليمى وما ينتج عنه من انخفاض في مستوى الكفاية الداخلية للنظام التعليمى وخاصة في المرحلة الابتدائية نتيجة لظاهرتي الرسوب والتسرب .
- حرمان بعض الإناث من التعليم وخاصة فى المناطق الريفية وصعيد مصر من أجل زواجهم فى سن مبكر.
- زيادة نسبة عمالة الاطفال (وخاصة الذكور) وهو منبع الامية وتسربهم من المدارس للعمل فى المواسم الزراعية والسياحية والمهنية وهو نتاج للمشكلة السكانية.

ج. التركيب الاقتصادى للسكان :

هناك العديد من المصطلحات المستخدمة فى وصف التركيب الاقتصادى للسكان، ومن هذه المصطلحات " القوى العاملة" ومنها "القوى البشرية" ومنها أيضا " السكان المتكسبون " و"السكان العاملون "، وفى أحيان أخرى " السكان ذوى النشاط الاقتصادى"، وهم يعرفون بصفة عامة بأنهم الأفراد الذين يشتركون فى تقديم العمل لانتاج السلع الاقتصادية والخدمات، ولايقتصر ذلك على السكان الذين يعملون فعلاً، لكنه يضم ايضاً السكان المتعطلين الذين هم قادرون على العمل ويبحثون عنه (أحمد اسماعيل، ١٩٩٥/١٩٩٦، ١١٩)، وسيتم التعرف على التركيب الاقتصادى للسكان فى مصر من خلال دراسة :

١. قوة العمل :

بالتعرض إلى دراسة مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى مصر وفقاً للنوع يتضح مايلى :

- أخذت معدلات المساهمة فى النشاط

الاقتصادى فى الزيادة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ ، حيث بلغت نحو ٤٧% عام ٢٠٠٦ م، ثم ازداد هذا المعدل لنحو ٤٨% فى الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، ثم ارتفع ليصل إلى حوالى ٤٩% فى عامى ٢٠١٠-٢٠١١.

- حظت نسبة الذكور أعلى معدل مساهمة فى قوة العمل، حيث زادت نسبتهم عن الإناث بحوالى ثلاثة أضعاف خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، فبلغ معدل مساهمتهم نحو٧٢% مقابل ٢١% للإناث فى عام٢٠٠٦م، وارتفع هذا المعدل خلال عامى ٢٠١٠-٢٠١١ إلى حوالى ٧٥% للذكور مقابل ٢٣% للإناث(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٣، ٨٦).

٢. البطالة :

تعد البطالة من القضايا الشائكة التى يعانى منها المجتمع المصرى، وما من شك أن تزايد معدلات البطالة عاماً بعد عام يعتبر إستنزاف واضح للقدارت البشرية واستمرارها يشكل خطورة بالغة على المجتمع، حيث أن العنصر البشرى وخاصة الشباب يشكل المصدر الرئيسى للنمو الإقتصادى، وفقدان هذا العنصر يصبح تهديد حقيقى لإنجازات التنمية، وفى هذا الإطار يشير رمزى زكى(١٩٩٩ :٢١٧) فى إحدى دراساته أن البطالة تمثل المشكلة الثالثة فى الترتيب ضمن أربع مشكلات عويصة تعانى منها مصر (عجز الموازنة العامة، التضخم، البطالة ، المديونية الخارجية) .

وقد تطور معدل البطالة (١٥-٦٤) فى مصر وفقاً للنوع خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١) ويتضح وجود تفاوت نوعى فى معدلات البطالة بين الذكور والإناث، حيث حظت الإناث فى الفئة العمرية (١٥-٦٤) بأعلى معدل بطالة خلال السنوات المذكورة، ففى عام ٢٠٠٦ بلغت نسبة الإناث نحو٢٤% مقابل ٧% من الذكور وانخفضت هذه النسب فى العام التالى، حيث بلغت عام ٢٠٠٧ بين الإناث نحو ١٨,٦% مقابل ٥,٩% للذكور، وتفاوتت معدلات البطالة فى الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) بنسب متقاربة، ثم عاودت فى الإرتفاع بشكل واضح عام ٢٠١١، حيث بلغت نحو ١٢%(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٣، ٩٦).

ثانياً : **انعكاسات المشكلة السكانية على جوانب الحياة فى المجتمع المصرى**

مما لاشك فيه أن للمشكلة السكانية فى مصر آثاراً وانعكاسات على معظم جوانب الحياة فى المجتمع المصرى، فلها انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على مؤشرات التنمية، وفيما يلى

سيتم عرض بعض الآثار السلبية للمشكلة السكانية :

١. **الانعكاسات الاقتصادية :**

للمشكلة السكانية فى مصر آثار سلبية على الجوانب الاقتصادية فى المجتمع، ومن أهمها:

- **نقص الغذاء :**

قد أدت الزيادة السكانية المطردة فى مصر إلى انخفاض معدل نصيب الفرد من المساحة المنزرعة، وذلك نتيجة لاستمرار الزحف العمرانى على الأرض الزراعية، فخلال الفترة من عام(١٩٦٠-٢٠٠٠) قد فقدت مصر أكثر من مليون فدان من أخصب أراضيها من أجل البناء فوقها، ولم تعوض عملية الاستصلاح مافقدته مصر من أراضٍ جيدة، وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ زاد التوسع العمرانى ليلتهم مساحات من أجود الأراضى الزراعية قدرها البعض بنحو(٩٠٠) ألف فدان (وهو رقم غير موثق) حتى يناير ٢٠١٤ أى خلال ثلاثة أعوام فقط (حامد الريفى، ٢٠١٥، ٧٨).

وقد نتج عن النمو السكانى المتزايد فى مصر زيادة استيراد السلع الغذائية الاستهلاكية بصفة عامة وخاصة القمح والغلال لتوفير رغيف الخبز، حيث تم استيراد قمح ودقيق بنحو (١,٧) مليار جنيهاً، وذرة بحوالى (٢,٢) مليار جنيهاً عام ٢٠٠٣، وارتفعت الأعباء الحكومية نتيجة لزيادة حجم الدعم الموجه لرغيف الخبز والسكر والزيت، فبلغ اجمالى الدعم الكلى نحو (٥,٠٢) مليار جنيه عام ٢٠٠٣ ، وقد تطور معدل استهلاك مصر من القمح خلال الأعوام المتعاقبة ، ففى عام ١٩٨١م، بلغ استهلاك مصر نحو (٧,٥) مليون طن، وزاد الاستهلاك لنحو (١٢) مليون طن عام ١٩٩٩م، ومن المتوقع أن يصل هذا الحجم إلى (١٧,١) مليون طن عام ٢٠١٧ إذا ما استمر معدل الزيادة السكانية على ماهو عليه(ريهام حسنين، ٢٠١١، ٩٨).

- **تهديد الامن المائى :**

هناك العديد من الدراسات التى تحذر من أنه فى حالة استمرار هذه الزيادة السكانية الهائلة، فإنه سوف يتراجع متوسط نصيب الفرد من المياه بشكل حاد فى ضوء ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل مستقبلاً، حيث أدت الزيادة السكانية إلى انخفاض موارد المياه العذبة المتجددة المتاحة لكل فرد فى المنطقة لأكثر من النصف (فوزية النجاحى، ٢٠٠٥ ، ٢١)، مما أوجب ضرورة البحث عن إمدادات جديدة للمياه لمجابهة العجز المائى.

- **التدهور البيئى :**

تتعرض البيئة المصرية فى الوقت الحاضر إلى صور عديدة من التلوث، وترجع مشكلة التلوث البيئى فى مصر إلى عدة اسباب منها(مهنى غنايم، ٢٠٠٣ ،١٩٧):

- مايتصل بالأحوال الطبيعية كالعوامل المناخية مثل رياح الخماسين وإحاطة رمال الصحراء بالوادى الضيق .
- التطور الصناعى وماتفرزه الصناعة من مخلفات كيميائية تنطلق فى الهواء أو تصرف على الأرض أو فى المجارى المائية .
- وسائل النقل والمواصلات وماينجم عنها من دخان وغازات ضارة فى الجو .
- مايتصل بالتطورات والاستخدامات الزراعية، كاستخدام المبيدات والأسمدة، وماينتج عنه من قتل الطيور والحيوانات النافعة وكذلك تلوث الماء والهواء والتربة والغذاء .

٢. الانعكاسات الاجتماعية :

للمشكلة السكانية فى مصر انعكاسات اجتماعية على جوانب الحياة فى المجتمع، ومن أهم هذه الانعكاسات مايلى :

- **مشكلة الإسكان**

تعد مشكلة الإسكان من أخطر المشكلات التى تواجه بلدان العالم النامى بوجه عام والمجتمع المصرى بوجه خاص، نتيجة التزايد السريع فى نمو السكان، وتعانى مصر عجزاً صارخاً فى عدد الوحدات السكنية المطلوبة، فقد أدت الزيادة السكانية إلى عدم توافر المسكن الصحى الملائم للعديد من الأسر؛ نتيجة لارتفاع أسعار المسكن من ناحية، وعدم توافر الوحدات السكنية المناسبة لمواجهة الزيادة السكانية من ناحية أخرى (سناء يوسف، ٢٠١١، ٩٩).

- **تدنى الخدمات الصحية**

يبدو مستحيل فى ظل الزيادة المطردة للسكان فى مصر تعميم الخدمات الصحية التى تعد إحدى الأهداف التنموية فى المجتمعات، ويظهر جلياً العجز المستمر فى تقديم الخدمات الصحية الأساسية للسكان فى ارتفاع معدلات الوفيات والأمراض المنتشرة ، فمن الملاحظ أنه نتيجة النمو السكانى السريع والمتزايد وبالرغم من كثرة وتعدد المؤسسات الطبية، فإنها ليست كافية لسد حاجة هؤلاء السكان(محمود التل، ٢٠٠١، ٢٠٤).

- **تدنى الخدمات التعليمية**

يعد التعليم أحد أهم المجالات التى تتأثر سلباً بالزيادة السكانية، وذلك باعتباره هدفاً يسعى إليه جميع السكان، سواء بهدف التطلع إلى مستوى معيشى أفضل، أو لكونه أحد ضرورات الحياة فى العصر الحديث (حسين محمد، ٢٠٠٩، ٢١٤)، مما دفع إلى تكدس المؤسسات التعليمية، وزيادة تكاليف التعليم وارتكازه على عنصر الكم على حساب الكيف، وأجريت العديد من الدراسات حول احتياطات التعليم لمواجهة الطلب الاجتماعى عليه، وقد خلصت إلى أن النظام التعليمى فى جميع مراحله لن يستطيع قبول جميع الطلاب فى

ضوء الزيادة السكانية(إيمان الخولى، ٢٠١٥، ١٤٦).

ثالثاً : دور المؤسسات التربوية فى مواجهة التحديات السكانية فى المجتمع المصرى

إن التربية – كعلم ونظام تربوى – أصبحت فى عصرنا الحالى مرتبطة إرتباطاً عضوياً ووظيفياً وثيقاً بمشكلات السكان والبيئة، وتعد أداة المجتمع الدينامية فى مواجهة هذه المشكلات، كما أنها المسئولة عن إحداث التطوير والتحديث الاجتماعى المرغوب عن طريق مؤسسات التعليم ووسائله وأدواته، بما يتراوح بين فهم ووعى المضامين العلمية للعلوم، وإدراكها، مروراً بالخبرات واكتساب المهارات اللازمة، فضلاً عن تنمية الاتجاهات وغرس القيم المرغوبة، والتفاعل مع قضايا السكان بشكل فعال، على اعتبار أن التربية كانت ومازالت أم المهن فى توعية الإنسان وإعداده للمستقبل (عدنان زيتون، ١٩٩٧، ١٣٢).

وتعتبر التربية السكانية من أهم مظاهر التجديد التربوى والتحديث فى العملية التربوية؛ لأنها تقدم محتوى جديد وأهداف جديدة لعلاج مشكلات تتعلق بوجود الإنسان ورفاهيته بإعداده وتربيته وتدريبه على تكوين اتجاهات إيجابية تمكنه من حل المشكلات(أحمد اللقانى، ١٩٨١، ١١١)، فالسلوك الديموجرافى يتشكل من خلال عملية التطبيع الاجتماعى التى تقوم بها المؤسسات التربوية النظامية وغير النظامية؛ تلك العملية التى يكتسب من خلالها الأفراد المعايير والقيم والاتجاهات التى لها أكبر الأثر على قضايا السكان والتنمية(عبد السلام عباس،٢٠٠٥، ٥)، ومن المؤسسات التربوية المعنية بهذا المجال مايلى:

- **الأسرة :**

تعتبر الأسرة المؤسسة الأولى التى يبدأ فيها الطفل حياته بمالها من أهمية كبيرة فى حياة الإنسان وذلك لأنها من ناحية تعتبر مصدر خبرات إيجابية، حيث يشبع الطفل عن طريقها معظم حاجاته، ومن ناحية أخرى تعتبر المظهر الأول للاستقرار والاتصال بالحياة، لذا فإن استقرار شخصية الفرد وتفاعله البناء مع الواقع يعتمد اعتماداً كبيراً على مايسود الأسرة من علاقات اجتماعية(محمد الزليتنى، ٢٠٠٨، ٧٥ – ٧٦).

وفيما يتعلق بالوعى السكانى لدى أفراد المجتمع، لابد من الإشارة والتأكيد على دور أولياء الأمور فى غرس القيم والمهارات والمعارف والخبرات فى نفوس أبنائهم حول القضايا السكانية(مشكلة التضخم السكانى، التلوث البيئي، التنمية ، ...إلخ)، بالقدر الذى يسمح لهم بتبنى قيم وإتجاهات إيجابية إزاء تلك القضايا، وذلك بالتضامن مع الجهات المعنية الأخرى .

ويمكن تفعيل دور الأسرة فى هذا المجال

من خلال عقد دورات تدريبية للوالدين، بهدف إكسابهم القيم والمعارف والمهارات التى تؤهلهم لإدراة شئون الأسرة بصورة فعالة، وكذلك القيام بزيارات ميدانية لبعض الأسر والتعرف على مشكلاتها والمساعدة فى حلها، وعقد ندوات تثقيفية للأسر فى المجتمع لتبصيرهم بالمشكلات السكانية فى المجتمع وتمكينهم من تبنى اتجاهات إيجابية نحوها .

- **المدرسة :**

وهى امتداد للجهود المبذولة من الأسرة فى المنزل والتى قد تكون غير كافية لمتطلبات عمرية معينة من حياة الطفل، ومزاولة كل مايحتاجه من أنشطة فى المجالات التعليمية والاجتماعية والرياضية والثقافية، ويقع على المدرسة العبء الأكبر كمؤسسة نظامية يقوم دورها الأساسى على التعليم والتلقين للتراث الثقافى(ممدوح هلالى، ٢٠١٣، ٨٥١).

والمدرسة كأحد الأنساق الاجتماعية المسئولة عن التربية والتعليم فى كثير من بلدان العالم وفى مرحلة من مراحل عمر الإنسان لها أهميتها وخطورتها وهى مرحلة الطفولة (حيث المدرسة الابتدائية والإعدادية) ثم فى مرحلة المراهقة (التعليم الثانوى)، إذاً للمدرسة دور ضليع فى تنمية العنصر البشرى وإعداده الإعداد الذى يمكن من الإسهام وبجدية فى عملية التنمية، سواء الاجتماعية أوالاقتصادية (غريب عبد السميع، ٢٠٠٩ ، ١٧٦)، وللمدرسة دور بارز فى مجال التوعية السكانية لطلابها، ولتفعيل هذا الدور لابد من التركيز على مايلى :

١. الاهتمام ببرامج تدريب المعلمين فى هذا المجال وتوفير المراجع المتعلقة بالقضايا السكانية والنشرات الإحصائية وتوفير دليل للمعلم يتضمن المفاهيم والمعارف السكانية والاستراتيجيات الفعالة لتدريسها، لكى يصبحوا أداة فعالة فى نقل القيم والمعارف والمفاهيم والخبرات لطلابهم.
٢. تضمين المنهج المدرسى بالمفاهيم والقضايا السكانية فى كافة المراحل التعليمية بداية من مرحلة رياض الأطفال، مع مراعاة التدرج فى طرح المفاهيم السكانية حسب المستويات العمرية والعقلية.
٣. إجراء حلقات دراسية وورش عمل للربط بين قضايا السكان فى المجتمع بين الواقع والمأمول.
٤. إتاحة الفرصة لكل طالب للتعرف على المجتمع المحيط، والإتصال ببيئة أوسع من البيئة المدرسية وإيجاد النقاش بين فئات المجتمع.
٥. التوسع فى مشاركة الطلاب فى الأنشطة المرتبطة بالنواحى السكانية كالتوعية الصحية أو التشجير وتنظيف الحى المحيط بالمدرسة أومحاربة الأمية، مع

تفعيل الأدوار التربوية لجميع القائمين على المنظومة التعليمية وخصوصاً المعلمين لارتباطهم المباشر بتوجيه الطلاب وإرشادهم.

٦. التنسيق والتكامل بين وظائف وأدوار المدرسة ووظائف سائر المؤسسات التربوية الأخرى، منعاً للتضارب بين الأدوار.

الجامعة :

تعتبر الجامعات معقلاً للفكر الإنسانى ومصدراً الاستثمار البشرى، ولها دور بارز فى تقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وإعداد الفرد المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث العلمى، فالجامعة فى أى مجتمع هى منارة التنوير والقوة العقلية التى تشرق المستقبل، وهى أيضاً معمل إعداد الأجيال المتعاقبة وتكوينهم وتأهيلهم، كما أنها الجهة المنوط بها حل مشكلات المجتمع(مجدى أبو زيد، ٢٠١٣، ٧٣٢)، ويمكن تفعيل دور الجامعة فى مواجهة التحديات السكانية فى المجتمع المصرى من خلال مايلى :

١. إعداد وتقديم دراسات بحثية بسيطة لنشرها لعامة أفراد المجتمع مع تأكيد ارتباطها بالمشكلات السكانية والمجتمع المحيط بالجامعة.

٢. مشاركة أساتذة الجامعات فى علاج قضايا ومشكلات السكان من خلال إجراء الدراسات العلمية وتأليف المراجع والكتب العلمية المتخصصة فى هذا المجال والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراة التى تتناول هذا الموضوع.

٣. تكليف طلاب الجامعة بتعليم عدد من الأميين فى محال إقامتهم، على أن يعتبر ذلك جزءاً من النشاط اللاصفى الذى يعتبر أداؤه شرط للحصول على الدرجة الجامعية.

٤. ممارسة دور حيوى فى مناقشة قضايا السكان فى المحافل العامة أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بجانب كتابة المقالات فى الصحف والمجلات فيما يثير اهتمام الرأى العام بقضايا الساعة ومشكلات المجتمع، بهدف تحقيق المشاركة المجتمعية فى إيجاد حلول جذرية لتلك المشكلات .

٥. إجراء ندوات تثقيفية للشباب الجامعى، وترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة وتنظيم الأسرة والمساواة بين الجنسين والتخطيط السليم للمستقبل وبناء الأسرة، على اعتبار أن تلك الفئة تعد أكثر فئات المجتمع ديناميكية، وأكثرها قدرة على المشاركة الفعالة فى بناء مجتمع اليوم وتولى مسئوليات مجتمع الغد.

- **المسجد:**

للمسجد دور فعال فى إزكاء الوزاع الدينى لدى المواطنين من أجل زيادة الوعى بالمشكلة السكانية وفهمها فى إطارها الشامل، وذلك من خلال دروس وخطب ومواعظ وأنشطة رياضية واجتماعية وثقافية مثل المسابقات والأمسيات الثقافية التى تشتمل على مفاهيم وقضايا سكانية تمهد الطريق لتنمية الوعى لدى الفرد والأسرة من خلال برامج وأنشطة تنطلق من المسجد نحو الأسرة والمجتمع(سليمان المزين، ٢٠٠٤، ٢٨١).

والمتتبع لدور الخطاب الدينى فى دعم السياسات السكانية ذات العلاقة ببعد الزيادة السكانية، ومكون الخصوبة وضبط الإنجاب، يلاحظ أن الاهتمام بدور الخطاب الدينى فى دعم مثل هذه القضايا بدأ مبكراً منذ الثلاثينات من القرن الماضى، حيث استطاعت نخبة من المهتمين بقضايا الخصوبة أن تحصل على فتوى من مفتى الديار المصرية الشيخ عبد المجيد سليم فى عام ١٩٣٧، حيث أباح فيها استخدام وسائل منع الحمل، وفى نهاية عقد الخمسينات صدرت فتوى أخرى من الشيخ محمود شلتوت مؤداها أن تنظيم الأسرة لا يجافى الطبيعة ، ولا ياباه الوعى القومى ولا تمنعه الشريعة، ومن هنا قرر علماء الدين منع الحمل مؤقتاً بين الزوجين (المباعدة) أو دائماً(إنهاء فترة الإنجاب) كلما كان هناك ضرورة لذلك، وفى عام ١٩٦٤ أبدى الإمام الأكبر الشيخ حسن مأمون شيخ الجامع الأزهر رأى الإسلام فى تنظيم الأسرة ومفاده أن هناك نموذجين لمخطط الإسلام فى التوالد : المخطط التقليدى، أى زيادة السكان إلى أبعد مدى عند الحاجة، ومخطط ضبط الزيادة عندما يزيد خطرها على مستقبل التنمية أو على قدرة الآباء فى تنشئة جيل صالح (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، ٢٠٠٦، ٣٥).

ويمكن تفعيل دور المسجد فى مواجهة التحديات السكانية من خلال مايلى :

١. تضمين المفاهيم السكانية (تنظيم الأسرة وتنمية المجتمع وترشيد الإستهلاك وخطورة الزيادة السكانية ..إلخ) فى برامج إعداد الدعاة لما لهم من تأثير كبير على أفراد المجتمع.
٢. تقديم علماء الدين توجيهات تؤكد على ترشيد الأسرة والاهتمام بنوعية الإنسان باعتباره خليفة الله فى أرضه وأنه يمثل رسالة للتنمية والعمل والإبداع وتنمية الحياة.
٣. محاربة الموروثات الثقافية الخاطئة المتعلقة بكثرة الإنجاب وتعدد الزوجات لإنجاب أكبر عدد من الأبناء الذكور وخاصة فى المناطق الريفية وقرى الصعيد .
٤. أن تتضمن البرامج الدينية توعية الناس حول تنمية الأسرة روحياً ونفسياً وصحياً

وتعليمياً على اعتبار أن الأسرة هي الركيزة الأولى فى بناء المجتمع .

٥. التأكيد على دور المرأة فى الإسلام، وقدرتها على إقامة حياة كريمة للأسرة والفرد، وعلى المضى بأسرتها نحو المثل العليا والتقدم والعمل.

٦. إعداد برامج إرشادية لتوعية الشباب والتأكيد على صحة الفرد وسلامته، وطبيعة العلاقات القائمة بين الإنسان وربه، والإنسان والمجتمع الذى يعيش فيه لمحاولة التصدى للمشكلات التى يعانى منها الشباب فى المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة كالإدمان والعنف والتطرف ..إلخ.

- **وسائل الإعلام :**

لوسائل الإعلام دور فعال فى التعامل مع التحديات السكانية، وذلك من خلال تفعيل دور المسرح والدراما فى علاج مثل هذا اللون من المشكلات لأن هذه الوسيلة أكثر شيوعاً وقبولاً لدى جمهور الناس وذلك من خلال التركيز على المشكلات السكانية التى يعانى منها المجتمع وتوعية السكان بها، ومن ثم تبصيرهم بالحلول المناسبة وذلك من خلال عرض الندوات والمناظرات والأفلام واللقاءات الثقافية(سليمان المزين، ٢٠٠٤، ٢٨٣).

ويمكن بلورة الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى مجال التربية السكانية فيما يلى :

- نشر الوعى عن ضرورة إحداث التغيير، وعلى أن التنمية أساساً عملية تغيير فى السلوك.
- نشر المعلومات اللازمة عن النمو السكانى وآثاره وانعكاساته على التنمية وتقديم بيانات ومعطيات دقيقة وحديثة باستمرار.
- تصحيح ماترسخ لدى الجمهور من مفاهيم خاطئة ومعلومات مشوهة وحثه على الإقبال على البرامج والخدمات والاستفادة منها والمشاركة فيها .
- نشر المعلومات عن مزايا الأسرة الصغيرة والتنظيم العائلى بمفهومه الواسع وآثارها الإيجابية على نوعية حياة الأسرة ومستقبل أفرادها(على عبد المقصود وآخرون، ٢٠١٤ ، ٣٢٩).

ونظراً لأهمية الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى هذا المجال، فلابد أن تتنبى وزارة الإعلام استراتيجية إعلامية متكاملة تستهدف إقناع الأسر المصرية بثقافة الطفلين فقط، والربط بين القضية السكانية والقضايا الأخرى المتصلة بها مثل الأمية والمساهمة الاقتصادية للمرأة وعمالة الاطفال والتسرب من التعليم، وتنمية الثقافة السكانية والتوعية بمشكلاتها، مع التأكيد على ضرورة إعداد الكوادر المتخصصة فى مجال الاتصال الجماهيرى والشخصى والتطوير المستمر لمحتوى الرسائل الإعلامية ومداخلها بما يتماشى مع المتغيرات السكانية.

- **الأحزاب السياسية :**

يعتبر الحزب أداة لتنظيم أو تعبئة الرأى العام، حيث تساعد الأحزاب بوجه عام على ظهور رأى عام مستنير عن طريق استثارة المواطنين للإهتمام بقضاياهم والإختيار الحاسم بين مختلف البدائل القائمة، كما يقع على عاتق الحزب توجيه المواطنين، وإنماء الشعور بالمسئولية؛ مما يساهم فى النهاية فى خلق الرأى العام(حاتم عبد اللطيف، ٢٠١٥، ٢٢٢-٢٢٣)، وعليه فالأحزاب السياسية تعد من أقدر المنظمات على تعبئة الجماهير، والتأثير فيهم والارتقاء بوعيهم بالقضايا والمشكلات السكانية، وذلك من خلال عقد الندوات والمناظرات واصدار الكتيبات والنشرات التى تتضمن المفاهيم السكانية والقضايا والمشكلات المتعلقة بالبيئة والتنمية.

- **مؤسسات المجتمع المحلى:**

تتبع أهمية مؤسسات المجتمع المحلى فى مجال التربية السكانية، من خلال الأدوار التى تقوم بها الجمعيات الخيرية والتنظيمات النسائية والنقابات المهنية بأنواعها والهيئات المختلفة والنوادى الرياضية والاجتماعية والثقافية من أنشطة وبرامج توعية للمواطنين تتعلق بالمشكلات السكانية والبيئية وكيفية مجابهتها، ومحاولة مشاركة الحكومة والقطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تنمية وبناء القدرات البشرية فى المجتمع والإرتقاء بوعي المواطنين بالمشكلات المجتمعية.

توصيات البحث :-

استناداً إلى ماسبق وفى ضوء أهداف البحث الحالى، توصى الباحثة بالآتى :

١. التأكيد على أن التخطيط السليم والعمل المشترك هما أساس مواجهة المشكلة السكانية فى المجتمع المصرى .
٢. صياغة سياسات سكانية واضحة ومتكاملة للحد من استمرارية الزيادة السكانية بمعدلات تفوق التنمية، ومعالجة الاختلال القائم بين السكان والموارد .
٣. الارتقاء بالخصائص السكانية، وتنمية الوعى القومى بأبعاد المشكلة السكانية وآثارها.
٤. الارتقاء بمكانة المرأة وتعزيز دورها فى المجتمع.
٥. تحسين الخدمات التعليمية، من خلال التوسع فى إنشاء مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة المتنامية فى أعداد المقبلين على التعليم، وتحسين نوعية التعليم لضمان مخرج تعليمى عالى الجودة .
٦. تطوير مناهج التربية والتعليم فى مختلف المراحل وتضمينها بالمفاهيم السكانية المعاصرة والاهتمام ببرامج التنمية المهنية للمعلمين .

٧. الربط بين مخرجات التعليم من ناحية ومتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية من ناحية أخرى.
٨. تفعيل برامج محو الأمية وخاصة فى المناطق الريفية، وعقد ندوات تثقيفية للتأكيد على أهمية التعليم لوجه عام وتعليم الفتيات بوجه خاص .
٩. الاهتمام ببرامج التنمية الريفية وتقليص حدة الهجرة من الريف للمدن.
١٠. المواجهة الفعالة للقيم المرتبطة بالحجم الكبير للأسرة وتفضيل الذكور والزواج المبكر للإناث .
١١. القيام بحملات توعية صحية وخاصة للمرأة الريفية، لترسيخ القيم الإيجابية المتعلقة بالإنجاب واتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بحجم الأسرة ونوعيتها.
١٢. إعادة توزيع خريطة السكان فى مصر، عن طريق تعمير مناطق جديدة، ومدها بالخدمات المختلفة لتخفيف حدة التكدس السكانى فى الوادى والدلتا.
١٣. سن القوانين التى تجرم الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية من أجل الحفاظ على الرقعة الخضراء، وكذلك استصلاح أراضى زراعية جديدة واستنباط سلالات زراعية جيدة من المحاصيل للوفاء بمتطلبات السكان من الغذاء .
١٤. تحفيز مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم المشروعات الصغيرة التى تستوعب أكبر عدد من العاطلين.
١٥. دعم البحث العلمى والتكنولوجى، والاهتمام بالتعليم الفنى لتوفير الكفاءات اللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية .
١٦. الحد من هجرة العقول ومحاولة استقطاب ذوى الكفاءات عن طريق تقديم حوافز لهم لضمان إبقائهم فى الوطن، إما عن طريق إعادة النظر فى العوائد والدخول المناسبة لهم، أو عن طريق توفير موارد أكثر ومناخ أفضل للبحث العلمى فى مصر.
١٧. تفعيل الشراكة المصرية العربية وتشجيع المستثمرين العرب فى شتى المجالات الاقتصادية.

قائمة المراجع :-

١. أحمد حسن اللقانى (١٩٨١) . **تدريس التربية السكانية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
٢. أحمد على إسماعيل(١٩٩٥/١٩٩٦) . **الجغرافيا العامة : موضوعات مختارة**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع .
٣. إيمان عيد عبد الحافظ الخولى (٢٠١٥) . الطلب الاجتماعى على أنماط التعليم الأساسى وانعكاساته على تكافؤ الفرص التعليمية " دراسة ميدانية بمحافظة

الدقهلية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ج.م.ع .

٤. إيناس على عبد المجيد (٢٠١٠) . الفرصة الديموجرافية على مستوى محافظات مصر، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة المقاهرة ، مصر .

٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣) . "الوضع الراهن للسكان فى مصر"، **مجلة السكان : بحوث ودراسات**، نصف سنوية، ع ٨٦ ، يوليو.

٦. حاتم عبد المنعم أحمد عبد اللطيف (٢٠١٥) . **مقدمة فى علم الاجتماع البيئى**، كتاب رقم(١) من سلسلة دراسات فى علم الاجتماع البيئى ، ط١، القاهرة، ج.م.ع ،بورصة الكتب للنشر والتوزيع.

٧. حامد الريفى (٢٠١٥) . **اقتصاديات البيئة : مشكلات البيئة- التنمية الاقتصادية- التنمية المستدامة** ، ط١، الإسكندرية، دار التعليم الجامعى .

٨. حسين عبد الفتاح محمد (٢٠٠٩) . الأزمة السكانية بمصر ومدرسة المستقبل "رؤية جغرافية " ، كلية التربية ببورسعيد ، جامعة قناة السويس، **المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التربية ببورسعيد** :مدرسة المستقبل (الواقع والمأمول)، في الفترة ٢٨-٢٩مارس .

٩. حنان أحمد رضوان (٢٠٠٨) . "الأبعاد التربوية للمشكلة السكانية: الواقع وسيناريوهات المستقبل"، **مجلة دراسات فى التعليم الجامعى**، العدد ١٧.

١٠. رمزى زكرى (١٩٩٩) . **فى وداع القرن العشرين : تأملات اقتصادية فى هموم مصرية وعالمية** ، بيروت ، دار المستقبل العربى .

١١. ريهام الإمام ابراهيم حسانين (٢٠١١) . "الأبعاد الاجتماعية والأيكولوجية للنمو السكانى بمدينة المنصورة من (١٩٧٦ – ٢٠٠٠)"، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

١٢. سليمان حسين موسى المزين(٢٠٠٤) . "التخطيط لتطوير وعى طلاب التعليم الثانوى الفلسطينى بالمشكلات السكانية واتجاهاتها" ، **رسالة دكتوراة** ، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

١٣. سمير عبد الوهاب الخويت(١٩٩٣) . **التربية والتزايد السكاني: دراسة تخطيطية للتربية السكانية بكليات التربية فى مصر**، التربية المعاصرة، ع ٢٧، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

١٤. سناء على أحمد يوسف (٢٠١١) . **تربية المواطنة فى ضوء التحديات المعاصرة** :المواطنة فى الفلسفات المختلفة"، ط١، دار العلم والإيمان.

١٥. عبد السلام الشبراوى عباس (٢٠٠٥) . "التربية السكانية واشكالية النمو السكانى بين الخطاب الرسمى واتجاه حركة الواقع :رؤية مغايرة لقضايا السكان والتنمية والبيئة"، **مجلة كلية التربية بالمنصورة** ، العدد٥٧ ، يناير.

١٦. عدنان سليمان زيتون (١٩٩٧) . " التربية السكانية ضرورة تربوية عصرية ومستقبلية" ، **مجلة التربية**، قطر، ع ١٢١، يونيو.

١٧. على فوزى عبد المقصود وآخرون (٢٠١٤) . **التربية السكانية** :مفهومها – مشكلاتها – سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة للنشر .

١٨. غريب عبد السميع غريب(٢٠٠٩) . **علم الاجتماع:** مفهومات– موضوعات– دراسات، مؤسسة شباب الجامعة.

١٩. فادية ديمترى يوسف بغدادى (١٩٩٦) . برنامج مقترح فى التربية السكانية مرتبط بالعلوم البيولوجية وأثره على تنمية المفاهيم والاتجاهات السكانية لدى طلاب كليات التربية ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة المنصورة ، العدد٣٠ ، يناير.

٢٠. فتحى محمد أبو عيانة (١٩٩٣) . **جغرافيا السكان أسس وتطبيقات**، ط٤، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

٢١. ---------- (٢٠٠٦) . **مشكلات سكانية وتطبيقات معاصرة**، دار المعرفة الجامعية .

٢٢. فوزية محمود عبد المقصود النجاحى (٢٠٠٥) . "أثر برنامج مقترح فى تنمية الوعى السكانى لطفل ماقبل المدرسة"، **مجلة كلية التربية بطنطا** ، الجزء الثانى، المجلد الأول، العدد الرابع والثلاثون.

٢٣. مجدى زكى السعدى (٢٠١٠) . "دور المنظمات السورية غير الحكومية فى التربية السكانية"، **رسالة ماجستير**، جامعة دمشق، سوريا .

٢٤. مجدى محمد أبو زيد(٢٠١٣) . "إدارة الجودة فى مجال البحث العلمى بالجامعات"، **المؤتمر العلمى الدولى الأول لكلية التربية بالمنصورة:** *رؤية استشرافية لمستقبل التعليم فى مصر والعالم العربى فى ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة* ، المجلد الأول، ٢٠-٢١ فبراير.

٢٥. المجلس القومى للسكان (١٩٩٥) . **الكتاب المرجعى**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروع الإعلام السكانى، القاهرة ، مطابع المجلس القومى للسكان، ديسمبر .

٢٦. محمد فتحى فرج الزلتينى (٢٠٠٨) . **أساليب التنشئة الاجتماعية السلوكية**

ودوافع الإنجاز الدراسية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر.

٢٧. محمود عبد الفتاح ابراهيم حسن(١٩٩٤) . "الأساليب التربوية لمواجهة الزيادة السكانية فى بعض قرى الدقهلية :دراسة حالة "، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر .

٢٨. محمود فضيل التل (٢٠٠١) . **الثقافة السكانية : السكان والتنمية وتنظيم الأسرة** ، عمان، دار اليازورى العلمية.

٢٩. مختار محمد مختار الحسانين (٢٠١١) . "سكان ميت مركز ميت غمر: دراسة جغرافية "، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر.

٣٠. ممدوح مسعد أحمد هلالى(٢٠١٣) . دور المؤسسات التربوية فى مواجهة تشويه اللغة العربية فى ضوء متغيرات العصر، **المؤتمر العلمى الدولى الأول لكلية التربية جامعة المنصورة**، المجلد الأول، فى الفترة٢٠- ٢١ فبراير.

٣١. مهنى محمد ابراهيم غنايم (٢٠٠٣) . **التربية البيئية مدخل لدراسة مشكلات المجتمع**، كتاب رقم (١) من سلسلة التربية وقضايا البيئة والوعى البيئى، ط١، ج.م.ع، الدار العالمية للنشر والتوزيع .

٣٢. نجاة السيد أحمد الجوهرى(١٩٩١) . "الجهود التربوية لبعض التنظيمات النسائية فى حل المشكلة السكانية بمحافظة: دراسة ميدانية "، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة المنصورة .

٣٣. وزراة التخطيط والتنمية المحلية(٢٠٠٦) . **تقرير حالة السكان فى مصر٢٠٠٥**، القاهرة ، مصر.

34. 1.Bowman, Mary Jean (1985) ." Education ,Population Trends and Technologic Change", Economics of Education Review, Vol.4, No.1.

35. Tuhin, D & Rakshit, M. (2004). Need Assessment of Adolescents with Regard to Population [In Sidhi District of Madhya Pradesh]. State Resource Centre. Bhopal. M.P.India.